تقرير حول متابعة

معدلات تصدير الأسلحة الخفيفة من جمهورية التشيك إلى مصر

٢٠١٧-٢٠٢٠

EFHR
EGYPTIAN FRONT
FOR HUMAN RIGHTS

تقرير حول متابعة

معدلات تصدير الأسلحة الخفيفة من جمهورية التشيك إلى مصر

٢٠١٧-٢٠٢٠

EGYPTIAN FRONT FOR HUMAN RIGHTS

تقرير حول متابعة
معدلات تصدير الأسلحة الخفيفة
من جمهورية التشيك إلى مصر
٢٠١٧-٢٠٢٠

تقرير صادر عن
الجبهة المصرية لحقوق الإنسان

www.egyptianfront.org
info@egyptianfront.org
Kounicova 42, Brno, 60200,
Czech Republic
+420 773 213 198

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي، النسبة-بذات الرخصة، الإصدار: 4.0،
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

Aug, 2021

المحتويات

مقدمة.....٥

أولًا: نظرة على انتهاكات حقوق الإنسان في مصر في عهد السيسي.....٧

ثانيًا: استمرار تصدير الأسلحة من التشيك
إلى مصر رغم عمليات القمع الداخلي.....١٠

ثالثًا: التغير في معدلات تصدير الأسلحة التشيكية
لمصر في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠.....١٣

خاتمة وتوصيات.....١٦

مقدمة

ما تزال جمهورية التشيك مستمرة في تصدير الأسلحة الخفيفة إلى مصر رغم سجل مصر المتدني في حقوق الإنسان، وعلمًا منها بإمكانية استخدام تلك الأسلحة بشكل مباشر في عمليات قمع داخلي وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وبالفعل ظهرت أدلة تفيد استخدام قوات الأمن المصرية لأسلحة تشيكية في الفض العنيف لاعتصامي رابعة والنهضة، واحتمالية استخدامها في عمليات قتل خارج إطار القانون في شمال سيناء. رغم ذلك فإن جمهورية التشيك ما زالت مصرة على وضع مصالحها التجارية أولًا، في مخالفة لالتزاماتها الدولية بعدم تصدير الأسلحة لدول قد تستخدمها في انتهاكات لحقوق الإنسان بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، وتضرب أيضًا بعرض الحائط قرارات مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي التي صدرت مطالبة الدول الأعضاء بتعليق تصدير الأسلحة لمصر.

في مارس ٢٠٢١ كانت ٣١ دولة بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قد أصدرت إعلانًا مشتركًا تدين فيه انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات المصرية تحت حكم عبد الفتاح السيسي. وعبرت الدول عن "القلق العميق" إزاء "القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، والتضييق على المجتمع المدني والمعارضة السلمية"، علاوة على استخدام قوانين مكافحة الإرهاب للتنكيل بالمعارضين السلميين.[1] أتى هذا الإعلان بعد ثماني سنوات من تضييق نظام السيسي على حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي بسحقه للتظاهرات السلمية وارتكابه ما تم وصفه بأكبر مجزرة في تاريخ مصر الحديث في ميداني رابعة والنهضة في ١٤ أغسطس ٢٠١٣، والتي نتج عنها مقتل ما لا يقل عن ٨١٧ من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي.

أقام نظام السيسي حكمه على سياسات لمكافحة الإرهاب يتم استخدامها لإسكات الأصوات المعارضة وخنق المجال العام عن طريق استخدام الاعتقال والاحتجاز التعسفي والحبس الاحتياطي المطول ضد المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأكاديميين والفنانين وغيرهم بتهم متعلقة بالإرهاب، وإدانة الآلاف في محاكمات هزلية تفتقر لأبسط معايير المحاكمة العادلة. وقد أصبح التعذيب والإخفاء القسري ممارسات منهجية تستخدم ضد معتقلي الرأي كما تستخدم اعترافاتهم المنتزعة تحت التعذيب كأدلة إدانة ضدهم، علاوة على إصدار أحكام جماعية بالإعدام والتسارع في تنفيذ أحكام الإعدام بشكل غير مسبوق.

1 31 countries call on Egypt to stop repression under the name of combating terrorism.", Egyptian Front for Human Rights 12.03.2021.https://www.youtube.com/watch?v=mHANZA1TBDw

وبنفس حجة "الحرب على الإرهاب" تمارس السلطات المصرية في شمال سيناء انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بعد أن أقامت قوات الأمن حصارًا فعليًا على المنطقة يعوق دون الوقوف على طبيعة ما يحدث بها. وقد كشفت مصادر حقوقية عن ارتكاب قوات الأمن بشمال سيناء انتهاكات قد ترقى لكونها جرائم حرب ضد المدنيين، من قتل عشوائي ضد المدنيين وقتل خارج إطار القانون، وتهجير قسري وتدمير للبيوت والممتلكات، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، وإقامة حصار وقيود على حرية الحركة تسببت في أزمة غذائية غير مسبوقة وأثرت سلبا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وبالتحديد الحق في الغذاء والمياه والتعليم والعمل.[٢]

وكانت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان قد أصدرت تقريرًا في أكتوبر ٢٠١٩ بعنوان "تصدير الانتهاك"[٣] تسلط فيه الضوء على عمليات تصدير الأسلحة الخفيفة من جمهورية التشيك إلى مصر، وأشار التقرير إلى خطورة تلك الأسلحة رغم انخفاض تكلفتها وذلك لإمكانية استخدامها بشكل مباشر في عمليات القمع الداخلي. وتتبع التقرير ازدياد عمليات تصدير الأسلحة الخفيفة من جمهورية التشيك إلى مصر في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ وأبرز بالفعل استخدام القوات المصرية لأسلحة تشيكية في فض اعتصام النهضة وعمليات قتل خارج إطار القانون بشمال سيناء وأحداث قمع أخرى.

ويأتي هذا التقرير استكمالاً لتقرير "تصدير الانتهاك" بغرض تتبع معدلات تصدير الأسلحة الخفيفة من جمهورية التشيك إلى مصر في الفترة من ٢٠١٧ إلى نهاية ٢٠٢٠، وللنظر فيما إذا قامت جمهورية التشيك بأي مراجعة حقيقية لسياساتها في تصدير الأسلحة إلى مصر بعد ظهور أدلة تفيد باستخدامها في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مصر.

تعتمد منهجية التقرير على تحليل التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة التشيكية من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠ بغرض تتبع معدل صادرات الأسلحة الخفيفة إلى مصر. وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء، الأول يلقي نظرة عامة على أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في مصر تحت حكم السيسي. ويسلط الجزء الثاني الضوء على النتائج التي توصل إليها التقرير السابق "تصدير الانتهاك" فيما يخص استمرار تصدير الأسلحة من جمهورية التشيك إلى مصر، بالإضافة إلى ما توصلت له الجبهة المصرية من دلائل على استخدام الأسلحة التشيكية في عمليات قمع داخلي في مصر. أما الجزء الثالث فيقارن بين معدلات صادرات الأسلحة الخفيفة من التشيك إلى مصر من ٢٠١٧ وحتى نهاية ٢٠٢٠ وبين نفس المعدلات بالفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٧.

---

٢ هيومن رايتس ووتش. ٢٠١٩. "اللي خايف على عمره يسيب سينا: انتهاكات قوات الأمن ومسلحي "داعش" في شمال سيناء". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://bit.ly/3i5vLFF

الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. ٢٠١٩. "بين الموت والحصار". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://bit.ly/2K-d6iO2

٣ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. ٢٠١٩. "تصدير الانتهاك: نظرة على أوضاع تصدير الأسلحة الخفيفة من جمهورية التشيك إلى مصر". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://egyptianfront.org/ar/2019/10/export-violations/

أولًا:

نظرة على انتهاكات حقوق الإنسان في مصر في عهد السيسي

عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣، قامت قوات الجيش والشرطة باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين في مناسبات عديدة، أبرزها كان الفض العنيف لاعتصامي الرابعة والنهضة في ١٤ أغسطس ٢٠١٣، والذي نتج عنه مقتل ما لا يقل عن ٨١٧ شخص في فض رابعة و٩٠ شخص على الأقل في النهضة. وقد استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة ضد المتظاهرين من أنصار مرسي في أحداث أخرى متفرقة، أدت لمقتل ٥ متظاهرين في ٥ يوليو ٢٠١٣، و٦١ متظاهرًا في ٨ يوليو ٢٠١٣ فيما عرف بـ"أحداث الحرس الجمهوري". وفي ١٦ أغسطس ٢٠١٣، أطلقت قوات الأمن الرصاص الحي على المتظاهرين فيما عرف بـ"أحداث مسجد الفتح" لتسقط ١٢٠ قتيلًا على الأقل.[٤] وكانت منظمة ويكي ثورة قد رصدت مقتل ما لا يقل عن ٢٥٨٨ متظاهرًا على الأقل في الفترة من ٣ يوليو ٢٠١٣ وحتى يناير ٢٠١٤ نتيجة استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة ضد المتظاهرين.[٥]

واستمر النظام السياسي الجديد في تنفيذ سياسات ممنهجة لإسكات الأصوات المعارضة وتقليص حرية الرأي والتعبير من خلال عمليات موسعة من الحبس التعسفي والحبس الاحتياطي المطول، حيث تشير التقديرات لبلوغ عدد سجناء الرأي في مصر ٦٠٠٠٠ منذ يوليو ٢٠١٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٧،[٦] وفي هذا السياق قامت السلطات المصرية بإصدار قانون تنظيم التظاهر في نوفمبر ٢٠١٣،[٧] ولاحقا قانون مكافحة الإرهاب،[٨] واللذان استخدمهما النظام لإضفاء الصفة القانونية والشرعية على كثير من الاعتقالات التعسفية.

---

٤ رمزي، حسين. ٢٠١٣. "الطب الشرعي: ٢١٥ قتيلًا في أحداث الإرشاد والحرس والمنصة وكوبري أكتوبر". المصري اليوم. تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://www.almasryalyoum.com/news/details/331671

٥ ويكي ثورة. ٢٠١٤. " حصر قتلى عهد السيسي/عدلي منصور تفصيلياً (مُحَدَّث) حتى ٣١ يناير ٢٠١٤". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://wikithawra.wordpress.com/2013/11/12/sisicasualities/.

6 Human Rights Watch. 2017."We Do Unreasonable Things Here" Torture and National Security in al-Sisi's Egypt. Page visited in August 2021. https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/egypt0917_web.pdf.

٧ قضايا. ٢٠١٦. " قانون – رقم ١٠٧ – لسنة ٢٠١٣ بشأن تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. HTTPS://QADAYA.NET/?P=6597

٨ كامل، منصور. ٢٠١٥. "النص الكامل قانون مكافحة الإرهاب بعد نشره بالجريدة الرسمية". المصري اليوم. تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://www.almasryalyoum.com/news/details/793978

ومؤخرا وفي عام ٢٠١٩ بالتحديد ازداد توسع السلطات المصرية في تنفيذ عمليات القبض والاحتجاز التعسفي ضد العاملين بالمجتمع المدني والصحفيين والمحامين والباحثين وغيرهم من المواطنين المصريين غير المشتبكين بالعمل العام. وفقًا لقواعد بيانات الجبهة المصرية لذلك العام، استحدثت نيابة أمن الدولة ٢٠٠٠ قضية تقريبًا يواجه فيها المتهمون تهما متعلقة بالإرهاب، احتجز تعسفيًا على خلفيتها ما لا يقل عن ٢٥٥٤ شخصًا على خلفية ممارستهم لحقهم في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي. ورصدت الجبهة المصرية انتهاكات جسيمة بحقوق ١٣١ متهمًا في ٨ قضايا أمن الدولة في ٢٠١٩، منهم ٨٣ على الأقل تعرضوا للإخفاء القسري، و٥٠ على الأقل تعرضوا للتعذيب، و١٩ على الأقل حرموا من التمثيل القانوني في جلسة التحقيق الأولى، علاوة على انتهاكات مروعة في أماكن احتجازهم.[٩]

وفي عام ٢٠٢٠، بلغ عدد القضايا التي تحقق فيها نيابة أمن الدولة حوالي ١١٢٠ قضية، ورصدت الجبهة المصرية الانتهاكات التي تعرض لها ٢٢٢ متهم على ذمة ٥ قضايا منها، وتبين تعرض ١٨٧ متهم على الأقل للإخفاء القسري، و٤٠ على الأقل للتعذيب، و٢١ على الأقل لما يسمى بالتدوير، وهي سياسة تنتهجها نيابة أمن الدولة لإبقاء المحبوسين احتياطيا قيد الاحتجاز بإدراجهم على قضايا جديدة بتهم مماثلة للقضية الأولى، وذلك بغرض التحايل على المدة القصوى للحبس الاحتياطي في القانون المصري، وهي عامان.[١٠]

وكما تمت الإشارة سابقا، عادة ما تصاحب عمليات الاعتقال التعسفي إخفاء المقبوض عليهم قسريا، حيث يتم احتجازهم في مقرات احتجاز غير قانونية لفترات مطولة قبل عرضهم على النيابة، إلى جانب حرمانهم من التواصل مع العالم الخارجي خلال تلك الفترات. وقد رصدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات ٢٧٢٣ حالة إخفاء قسري ضد متهمين على خلفية قضايا سياسية في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠,[١١] ويتعرض أغلب ضحايا الاختفاء القسري للاستجواب غير القانوني والتعذيب بهدف انتزاع اعترافات غير حقيقية يتم استخدامها لاحقًا في النيابة كأدلة إثبات ضدهم، ويأخذ هذا التعذيب أشكال وحشية عدة من الصعق بالكهرباء والتعليق والضرب والتهديد بإيذاء الأهل والانتهاكات الجنسية.[١٢]

وعلى صعيد آخر تزداد فيه حدة انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، تأتي محافظة شمال سيناء التي تشهد انتهاكات مستمرة ضد المدنيين ترقى لكونها جرائم حرب. تقوم قوات الأمن بعمليات قتل جماعية خارج إطار القانون طالت وفقا للبيانات الرسمية للمتحدث العسكري ٢٨١١ فردًا وصفوا بأنهم "عناصر مسلحة" وذلك في الفترة من أكتوبر ٢٠١٤ وحتى ديسمبر ٢٠١٨. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك العمليات ضد "العناصر المسلحة" تشمل قتلى مدنيين دون تمييز، حيث مع بدء "العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨" في فبراير

٩ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. ٢٠٢٠. "إغلاق المتبقي من المجال العام". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://egyptianfront.org/ar/wp-content/uploads/2020/02/Close-the-public-space-AR-1.pdf

١٠ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. ٢٠٢١. "٣٦٦ يوم من الانتهاك: تقرير حول انتهاكات بحق معارضين محبوسين على ذمة خمس قضايا أمن دولة خلال عام ٢٠٢٠". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://egyptianfront.org/ar/wp-content/uploads/2021/01/366Days-EFHR.pdf

١١ المفوضية المصرية للحقوق والحريات. ٢٠٢١. "انتهاك مستمر وعدالة غائبة: تقرير عن ظاهرة الاختفاء القسري في مصر خلال خمس سنوات". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://www.ec-rf.net/wp-content/uploads/2020/09/final-2.pdf

١٢ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. ٢٠١٩. "منظمات حقوقية: التعذيب في مصر سياسة دولة". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://bit.ly/3iUQlub

٢٠١٨ وحتى نهاية العام، قتل ٢٣ مدني على الآقل على يد قوات الآمن، بينهم ٣ اطفال.[١٣]

واستمرت قوات الأمن أيضًا في عام ٢٠١٩ في استهداف المدنيين، حيث رصدت الجبهة المصرية قيام قوات الأمن بقتل ٢٤ مدنيًا على الأقل، بينهم ٤ سيدات، وإصابة ٥١ على الأقل، بينهم ٦ سيدات، وتعريض ٦١ على الأقل للإخفاء القسري، إلى جانب هدم منازل لمدنيين في ٢١ قرية على الأقل، هذا علاوة على قتل ١١ عنصرًا من الجماعات المسلحة فيما يشتبه بكونه عمليات قتل جماعية خارج إطار القانون.[١٤] وفي ٢٠٢٠، رصدت الجبهة المصرية قتل قوات الأمن في شمال سيناء لتسعة مدنيين على الأقل، وإصابة عشرة، وقتل خارج إطار القانون لـ٢٨٢ فردًا يزعم كونهم أفرادًا في جماعات مسلحة.[١٥] وفي النصف الأول من عام ٢٠٢١، قامت قوات الأمن بقتل ٤ مدنيين على الأقل، و٣١ فردا من جماعة "ولاية سيناء".[١٦]

واستهدفت قوات الأمن ونظام القضاء المصري نساء شمال سيناء بشكل خاص واللاتي وقعن ضحية لصراع بين قوات الأمن والجماعات المسلحة. قامت السلطات المصرية باعتقال العديد من هؤلاء النساء ثم احتجازهن تعسفيًا وحرمانهن من حقهن في محاكمة عادلة وإلقائهن في دوامة الحبس الاحتياطي المطول، وذلك بدلا من أن تقوم الدولة بحمايتهن بعد محاولتهن الهرب مما تعرضن له من انتهاكات جسيمة على يد جماعة ولاية سيناء من زواج قسري وزواج قاصرات وعنف أسري وانتهاكات جنسية.[١٧]

وقد اتخذت قوات الأمن سياسة الاعتقالات التعسفية الجماعية في سياستها لمواجهة الجماعات المسلحة بالمنطقة، ففي الفترة من أكتوبر ٢٠١٤ وحتى ديسمبر ٢٠١٨ تم اعتقال ما لا يقل عن ٨٢٦٦ فردًا ممن وصفهم المتحدث العسكري بكونهم "مطلوبين أمنيًا" أو "مشتبه بهم في قضايا إرهاب". كما قامت قوات الأمن بهدم وحرق ممتلكات الأهالي في شمال سيناء زعمًا بتعاونهم مع جماعات إرهابية، حيث رصدت الجبهة المصرية قيام قوات الأمن بهدم وحرق ١٤٣١ منزل، و٢١٦ مخزن، و٢٩٠ خندق، و٤٨٦ نفق، و٣٩ أوكار وملاجئ، كما أحرقت ١٦٣٩ دراجة نارية، و١٥٧٢ سيارة، و٥١٩ سيارة دفع رباعي في الفترة من أكتوبر ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠١٨، وذلك وفقًا لما رصدته الجبهة المصرية من تحليل بيانات المتحدث العسكري.[١٨]

---

١٣ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "بين الموت والحصار."

١٤ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. ٢٠٢٠. "حصار لا ينتهي: نظرة على أثر الصراع بين الدولة والجماعات المسلحة على حقوق أهالي سيناء خلال عام ٢٠١٩". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. http://bit.ly/3qUqsMh

١٥ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. ٢٠٢١. "تقرير رصدي عن انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الحرب على الإرهاب في شمال سيناء لعام ٢٠٢٠". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://egyptianfront.org/ar/wp-content/uploads/2021/04/Counter-Terrorism-violations-Sinai-2022-EFHR.pdf

١٦ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. ٢٠٢١. "تقرير رصدي عن انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الحرب على الإرهاب في شمال سيناء في النصف الأول من عام ٢٠٢١". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://egyptianfront.org/ar/2021/07/sinai-fh2021/

١٧ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. ٢٠٢١. "من جحيم الولاية إلى جحيم الدولة". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://egyptianfront.org/ar/2021/03/sinai-state-hell/

١٨ مصدر سابق.

ثانيًا:

استمرار تصدير الأسلحة من التشيك إلى مصر رغم عمليات القمع الداخلي

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية التشيك والنظام المصري خلال سنوات ما بعد يوليو ٢٠١٣ تطورًا غير مسبوقًا. أظهرت جمهورية التشيك دعمًا غير مشروطًا للحكومة المصرية خاصة فيما يتعلق بالدعم العسكري تحت شعار مساندتها في "مكافحة الإرهاب" مع تجاهلها انتهاكات حقوق الإنسان والقمع الداخلي الذي تمارسه السلطات المصرية. وخلال السنوات الخمس الماضية، تبادلت كل من مصر وجمهورية التشيك العديد من الزيارات الوزارية التي كانت تضم عددًا من رجال الأعمال في مجالات متنوعة، على رأسها الصناعات الدفاعية. كما تم تبادل هذه الزيارات الدبلوماسية بين وزراء الخارجية ووزراء الصناعة والتجارة في كلا البلدين، وتناولت فيها المناقشات سبل تدعيم العلاقات بين البلدين من حيث العلاقات الاقتصادية والتجارة والتسليح والطاقة. كانت آخر تلك الزيارات في يونيو ٢٠١٩، حيث قام أعضاء من لجنة الدفاع والأمن القومي التشيكي بزيارة نظرائهم في مجلس النواب المصري، والتي أكد فيها كمال عامر، رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان المصري، على مدى عمق العلاقات بين البلدين، بما فيها العلاقات العسكرية. ومن جانبه أشاد رئيس وفد البرلمان التشيكي بدور مصر في "مكافحة الإرهاب والتصدي للهجرة غير الشرعية"، مشيرًا إلى ضرورة استمرار التعاون بين البلدين.[١٩]

في تقرير "تصدير الانتهاك" استعرضت الجبهة المصرية طبيعة عمليات تصدير الأسلحة الخفيفة من جمهورية التشيك إلى مصر وتصاعدها منذ عام ٢٠١٣، في تجاهل تام لسجل مصر السيء في انتهاكات حقوق الإنسان والتزامات التشيك فيما يخص تصدير الأسلحة للدول التي تمارس عمليات قمع داخلي ضد مواطنيها. وجدت الجبهة المصرية في التقرير أن دولة التشيك هي واحدة من المصدرين الأساسيين للأسلحة الخفيفة لمصر، مثل البنادق الآلية والقنابل اليدوية والمسدسات، وهي أسلحة تمثل خطورة شديدة نظرًا لإمكانية استعمالها بشكل مباشر في عمليات قمع داخلي وانتهاك حقوق الانسان. في عام ٢٠١٣، شملت الأسلحة المصدرة من جمهورية التشيك إلى مصر مسدسات من النوع (CZ ٧٥ P-٠٧ Duty handguns ٥٠٠٠، ومئات من البنادق الرشاشة من طراز CZ Scorpion EVO ٣A١، وبنادق BREN A١ (٨٠٥ Assault rifles). وفي عام ٢٠١٤، تم توقيع اتفاق لتصدير مسدسات CZ ٧٥ P-٠٧ ٥٠٠٠، وتصدير ١٠٠٠٠ ذخيرة من عيار ٩ ملم.[٢٠]

---

١٩ فخري، نورا. ٢٠١٩. "صور.. رئيس "دفاع البرلمان التشيكي" يؤكد تقديره للدور المصري في مكافحة الإرهاب". اليوم السابع. تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. http://www.youm7.com/4282064

٢٠ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "تصدير الانتهاك."

وبتحليل العشرات من الصور ومقاطع الفيديو لقوات الأمن المصرية من جيش وشرطة، المنشورة على الصفحة الرسمية لموقع وزارة الداخلية والمتحدث العسكري وكذلك منصات إعلامية وصحفية أخرى، وجدت الجبهة المصرية أن قوات الجيش والشرطة المصرية كانت قد استخدمت بعض الأسلحة التشيكية السابقة في عمليات قمع داخلي وفض عنيف للمتظاهرين، على رأسها البندقية CZ Scorpion Evo 3A 1,[٢١]

وقد رصدت الجبهة المصرية في تقريرها السابق ظهور السلاح التشيكي في أيدي أفراد بوزارة الداخلية المصرية أثناء الفض العنيف لاعتصام مناصري الرئيس السابق محمد مرسي في ميدان النهضة يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣، والذي راح ضحيته ما لا يقل عن ٩٠ قتيلاً فضلاً عن إصابة ٦١٣ شخصًا، بحسب وزارة الصحة. ويظهر في فيديو من تسجيل جريدة المصري اليوم أحد رجال الشرطة المسئولين عن فض اعتصام النهضة وهو يحمل السلاح التشيكي CZ Scorpion Evo 3 A1، وهو ما يعد دليلاً دامغًا على استعمال وزارة الداخلية لهذه الأسلحة في القمع العنيف للمعارضين وانتهاك حقهم في الحياة.[٢٢]

توصل أيضًا تقرير الجبهة المصرية السابق إلى استخدام وزارة الداخلية لنفس نوع السلاح التشيكي CZ Scorpion Evo 3 A1 في أعمال القمع العنيف لعدة تظاهرات أخرى منها تظاهرات الذكرى الثالثة للثورة في ٢٥ يناير ٢٠١٤ والتي سقط فيها ما لا يقل عن ٤٩ قتيلاً و٢٤٧ مصابًا وألقي القبض على ١٣٤١، وفي الذكرى الرابعة للثورة في ٢٥ يناير ٢٠١٥ والتي سقط فيها ما لا يقل عن ٢٦ قتيلاً و٩٤ مصابًا وألقي القبض علي أكثر من ٥٠٠ شخص، وفي الذكرى الخامسة للثورة في يناير ٢٠١٦ ورغم عدم وقوع قتلى إلا أن مؤسسة حرية الفكر والتعبير رصدت قيام الشرطة باستيقاف ما لا يقل عن ١٦٤ شخصًا أثناء فض التظاهرات خلال هذا اليوم.[٢٣]

صورة لرجل شرطة يحمل سلاح تشيكي في فض اعتصام النهضة[٢٤]

٢١ المرجع السابق.

٢٢ المرجع السابق.

٢٣ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "تصدير الانتهاك."

٢٤ المصري اليوم. ٢٠١٤. "حصاد عام ٢٠١٣: قوات الأمن تفض اعتصام النهضة". الدقيقة ١:٤٠. تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://www.youtube.com/watch?v=-6GOthtK1Fk

وعلاوة على استخدام الأسلحة التشيكية في عمليات قمع داخلي في مصر، أبدت جهات مصرية وتشيكية رغبة الحكومة المصرية في الحصول على ترخيص يمكنها من تصنيع الأسلحة التشيكية بنفسها داخل مصانع القوات المسلحة. وفقًا لتصريح المدير التنفيذي لشركة Česká zbrojovka لوبومير كوفراك في فبراير ٢٠١٦، فوزارة الإنتاج الحربي المصرية في طريقها للحصول على ترخيص تصنيع عدد من الأسلحة التشيكية داخل المصانع الحربية، وعلى رأسها البندقية CZ 807،[٢٥] وهو ما أكده أيضًا وزير الخارجية التشيكي نهاية يناير ٢٠١٦ في تصريحه بأنه سيتم التعاون بين بلده ومصر في تطوير قدرات الإنتاج الحربي المصري، وأنهم مهتمون بنقل تكنولوجيا الإنتاج الحربي التشيكي لمصر.[٢٦]

وتنبع خطورة هذا السعي المصري للحصول على رخصة لتصنيع أسلحة تشيكية من أن النظام المصري سيستطيع وقتها توسيع تجارته للسلاح باستخدام هذه الأنواع، وهو ما يمكن أن يصل فيما بعد لدول أقل في سجل الديمقراطية وأكثر انتهاكًا لحقوق الإنسان في المحيط الإقليمي والدولي لمصر، وهو ما تطمح له بالفعل السلطات المصرية وفقًا لتصريحات وزير الإنتاج الحربي،[٢٧] ونائب رئيس الهيئة العربية للتصنيع.[٢٨]

25 Denik.cz. 2016. “eská zbrojovka is going to produce assault rifles and pistols in Egypt”. Page visited in August 2021. https://www.denik.cz/ekonomika/ceska-zbrojovka-se-chysta-vyrabet-v-egypte-utocne-pusky-i-pistole-30160214-vmna.html.

٢٦ قناة الحياة. ٢٠١٦. "الحياة اليوم - وزير الإنتاج الحربي | التشيك وقفت بجوار مصر في ٣٠ يونيو وهناك علاقات قوية بين البلدين"، تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://www.youtube.com/watch?v=I_gm-1uzPWw

٢٧ إكسترا نيوز. ٢٠١٧. "الآن | مؤتمر صحفي لإعلان تفاصيل إطلاق المعرض الدولي الأول في مصر للصناعات". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://www.youtube.com/watch?v=eTEIV2U-mAY&feature=shar

٢٨ أر تي أرابيك. ٢٠١٨. "معرض ايديكس ٢٠١٨ في مصر". تم زيارة الصفحة في أغسطس ٢٠٢١. https://www.youtube.com/watch?v=Hnnec1o2ti0

ثالثًا:

التغير في معدلات تصدير الأسلحة التشيكية لمصر في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠

كان تقرير "تصدير الانتهاك" قد قدم تحليلاً إحصائيًا لصادرات الأسلحة من جمهورية التشيك إلى مصر في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٧، وفي هذا السياق يعيد هذا الجزء من التقرير النظر في تلك الإحصاءات كما يتتبع تطور تصدير الأسلحة التشيكية إلى مصر في الفترة التالية لعام ٢٠١٧ وحتى نهاية عام ٢٠٢٠، من خلال تحليل التقارير السنوية لوزارة الصناعة والتجارة التشيكية.[٢٩]

ما زالت صادرات الأسلحة الخفيفة من جمهورية التشيك إلى مصر مستمرة بعد عام ٢٠١٧ وقد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في عام ٢٠١٩، حيث وصلت عوائد تصدير الأسلحة إلى مصر حوالي ١٠,٥ مليون يورو في ٢٠١٩، وهو حوالي خمسة أضعاف نفس العوائد في ٢٠١٨، والذي بلغ حوالي ٢,٢ مليون يورو. وكانت قد شهدت الفترة بين ٢٠١٣-٢٠١٦ ارتفاعًا ملحوظًا في التراخيص الممنوحة لتصدير السلاح إلى مصر بالمقارنة مع العام ٢٠١٢. ففي عام ٢٠١٢ تمت الموافقة على ٢١ ترخيصًا لتصدير الأسلحة لمصر من قبل الحكومة التشيكية، وارتفع هذا العدد إلى ٣٢ رخصة في عام ٢٠١٣، وهو نفس عام الفض العنيف لاعتصامات رابعة والنهضة، وهو أيضًا العام الذي صدر فيه قرار حظر تسليح الصادر من الاتحاد الأوروبي إلى مصر.

وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ ورغم تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر وافقت الحكومة التشيكية على إعطاء ٢٦و ٢٨ ترخيصًا على الترتيب بتصدير الأسلحة إلى مصر. وبينما لا يوجد

29 Ministry of Industry and Trade. 2018. "Annual report on export control for military material, small arms for civil use and dual-use goods and technologies in the Czech Republic 2018". Page visited in August 2021. https://www.mpo.cz/assets/en/foreign-trade/licensing-administration/about-licensing-administration/2019/9/ANNUAL-REPORT_-2018.pdf

Ministry of Industry and Trade. 2019. "annual report on export control for military material, small arms for civil use and dual-use goods and technologies in the Czech Republic 2019". Page visited in August 2021. https://www.mpo.cz/assets/en/foreign-trade/licensing-administration/about-licensing-administration/2020/7/ANNUAL-REPORT_2020.pdf

Ministry of Industry and Trade. 2020. "annual report on export control for military material, small arms for civil use and dual-use goods and technologies in the Czech Republic in 2020". Page visited in August 2021. https://www.mpo.cz/assets/en/foreign-trade/licensing-administration/about-licensing-administration/2021/7/Annual-Report-on-export-control-for-military-material--small-arms-for-civil-use-and-dual-use-goods-and-technologies-in-the-Czech-Republic-20120.pdf

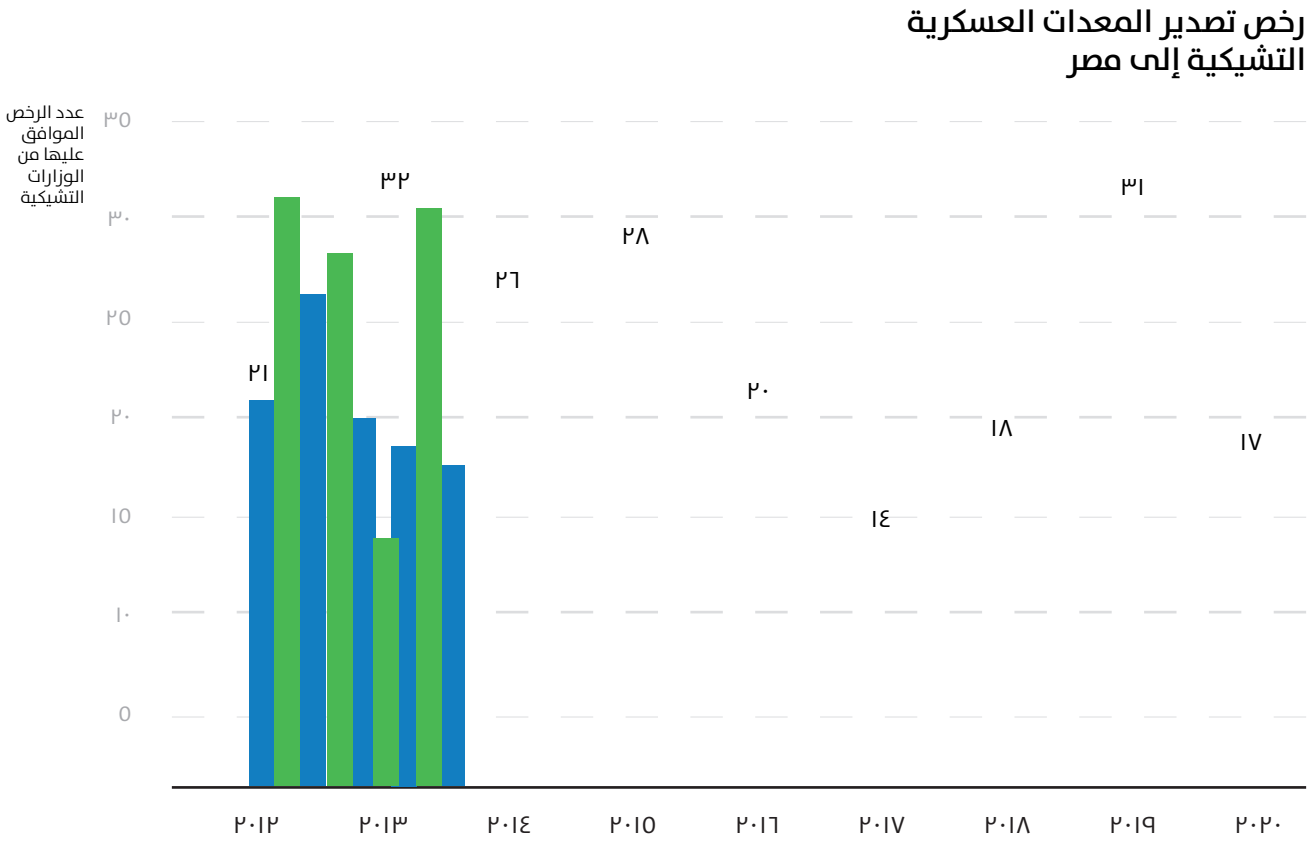

جدول١: تطور عدد تراخيص السلاح المصدرة إلى مصر في الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠

نمط واضح يشير إلى زيادة صادرات الأسلحة في السنوات التالية، وجدت الجبهة المصرية أن عدد رخص تصدير الأسلحة زاد بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٩، حيث وصلت إلى ٣١ رخصة، مقارنة بـ ١٤ رخصة في ٢٠١٧ و١٨ رخصة في ٢٠١٨ و١٧ رخصة في ٢٠٢٠.

ومن ناحية أخرى كانت قد ارتفعت عوائد صادرات الأسلحة التشيكية إلى مصر بشكل كبير منذ عام ٢٠١٣. ففي الوقت الذي صدّرت فيه جمهورية التشيك أسلحة بقيمة ٥ مليون يورو عام ٢٠١٢، تضاعف هذا الرقم خمس مرات عام ٢٠١٣، حيث استوردت مصر بقيمة أكثر من ٢٤ مليون يورو أسلحة من جمهورية التشيك. فيما بلغت ذروة صادرات الأسلحة لمصر عام ٢٠١٦ والتي بلغت قيمة الصادرات فيها لأكثر من ٤١ مليون يورو. بينما قلت قيمة الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة في عام ٢٠١٨ إلى ما يقرب من ٢ مليون يورو، ثم زادت من جديد حوالي خمسة أضعاف في ٢٠١٩ لتصل لما يقرب من ١٠,٥ مليون يورو، وحوالي ٤,٧ مليون يورو في ٢٠٢٠.

عوائد تصدير المعدات العسكرية التشيكية إلى مصر

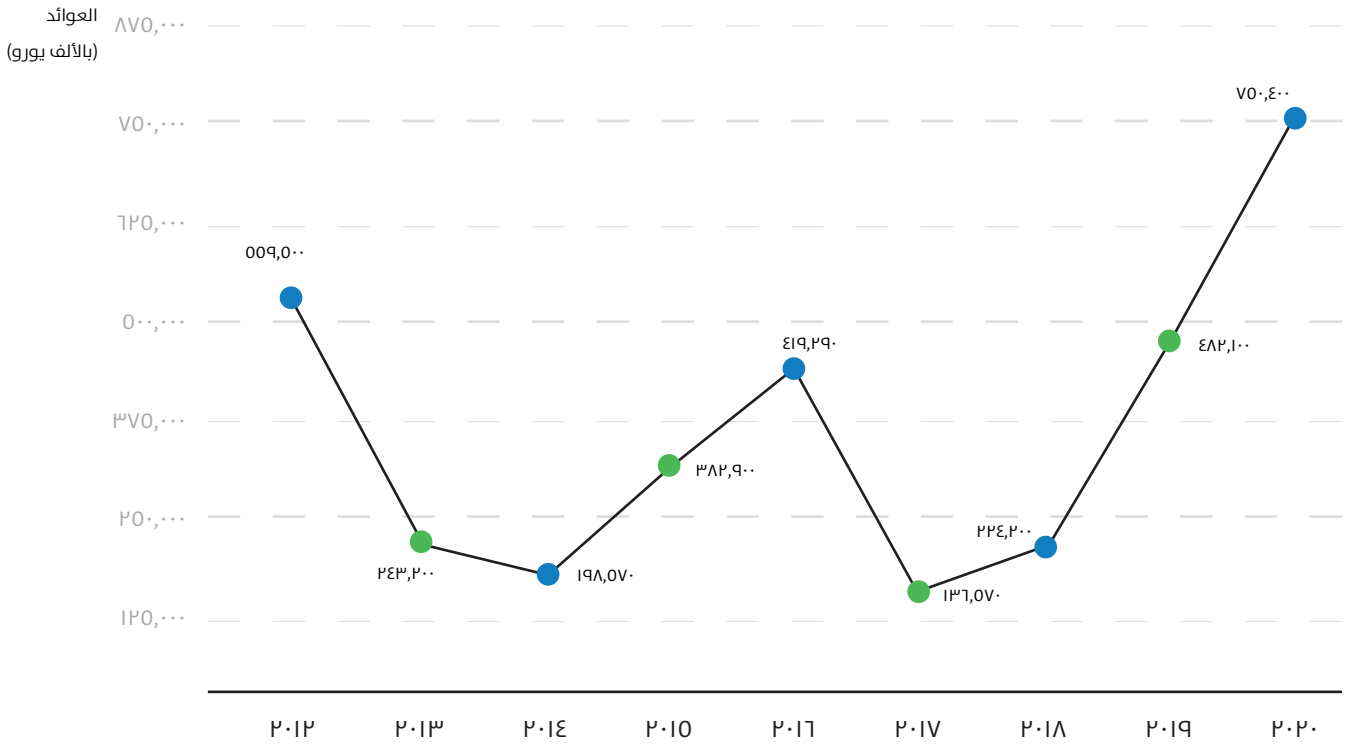

جدول٢: تطور عوائد صادرات الأسلحة التشيكية إلى مصر في الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠

وبالنظر لنسب صادرات الأسلحة إلى مصر مقارنة بإجمالي الصادرات التشيكية للمعدات العسكرية، يلاحظ ارتفاعًا مشابهًا بعد ٢٠١٢. ففي عام ٢٠١٢ خصصت الجمهورية التشيكية ٢,١ ٪ من إجمالي صادرات الأسلحة إلى مصر، وهي النسبة التي تضاعفت أربع مرات في عام ٢٠١٣ حيث خصصت الجمهورية التشيكية ٨,٤٪ من صادراتها من الأسلحة إلى مصر، لتصبح مصر ثالث أكبر مستورد للأسلحة التشيكية في ذلك العام، ثم تتراجع للمرتبة الخامسة عام ٢٠١٥ بنسبة بلغت .١٦٪، مقارنةً بالمرتبة الحادية عشرة عام ٢٠١٢. ووفقًا للمعدلات المشار إليها في الجداول السابقة، يظهر هنا أيضًا أن نصيب مصر من صادرات الأسلحة التشيكية زاد بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٩ مقارنة بعامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠، فقد وصلت نسبة مصر من صادرات الأسلحة التشيكية في ٢٠١٩ إلى حوالي ١,٧٪ من إجمالي الصادرات التشيكية، واحتلت مصر المرتبة الحادية عشر في ترتيب الدول المصدر إليها الأسلحة التشيكية.

نسبة صادرات الأسلحة التشيكية إلى مصر وترتيبها مقارنة بباقي الدول المستوردة

الترتيب	النسبة	العام
٣٣	٪٠,٧٠٦١	٢٠٢٠
١٧	٪١,٦٩٢٦	٢٠١٩
٤٠	٪٠,٤٠٧٧	٢٠١٨
١٦	٢,٣٧٨١ ٪	٢٠١٧
٥	٦,٠٩٨٨ ٪	٢٠١٦
٢٨	٠,٧٠٢٤ ٪	٢٠١٥
٧	٤,٧٤٣٠ ٪	٢٠١٤
٣	٨,٤٧٩٢ ٪	٢٠١٣
١١	٢,١٤٠١ ٪	٢٠١٢

جدول٣. تطور عوائد صادرات الأسلحة التشيكية إلى مصر في الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠

خاتمة

تستمر الدولة المصرية تحت حكم نظام السيسي في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ الإطاحة بالرئيس السابق مرسي في يوليو ٢٠١٣ وما تبعها من أكبر مجزرة بحق مدنيين في تاريخ مصر الحديث بالفض العنيف لاعتصامي رابعة والنهضة ومقتل ما لا يقل عن ٩٠٠ متظاهرًا، إضافة إلى استخدام السلطات المصرية سياسات فجة لقمع حرية الرأي والتعبير من اعتقالات تعسفية وحبس احتياطي مطول وإخفاء قسري وتعذيب يتم استخدامها جميعا بشكل ممنهج ضد المعارضين السياسيين السلميين، علاوة على انتهاكات جسيمة في شمال سيناء ترقى لكونها جرائم حرب من قتل غير تمييزي ضد المدنيين واعتقالات تعسفية وتدمير لمباني وممتلكات المواطنين.

رغم ذلك، ما تزال جمهورية التشيك مستمرة في تصدير الأسلحة إلى مصر، حتى بعد أن توصلت الجبهة المصرية إلى دلائل تشير إلى استخدام تلك الأسلحة في عمليات قمع داخلي وقتل للمتظاهرين السلميين والمدنيين بشمال سيناء. لا شك أن جمهورية التشيك متواطئة باستمرارها، بل وازديادها، في تصدير الأسلحة لمصر بعد عام ٢٠١٣، ورغم ازدياد وتيرة الانتهاكات الحقوقية في السنوات الأخيرة، ما زالت الحكومة التشيكية مستمرة في تصدير الأسلحة الخفيفة لمصر كما سجلت زيادة ملحوظة بالأخص في عام ٢٠١٩.

مع ظهور تلك الأدلة، طالبت الجبهة المصرية الحكومة التشيكية في ٢٠١٨ بوقف تصدير الأسلحة إلى مصر والالتزام بواجباتها الدولية وفقًا لمعاهدة تجارة الأسلحة وقرارات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي. رغم ذلك أظهر هذا التقرير أن الحكومة التشيكية لم تتخذ أي إجراءات حقيقية لمراجعة سياستها في تصدير الأسلحة لمصر، وما زالت تقدم مصالحها التجارية والاستراتيجية على حقوق وحريات المصريين.

تخالف جمهورية التشيك بذلك التزاماتها الدولية بموجب معاهدة تجارة الأسلحة[٣٠] التي صدقت عليها في سبتمبر ٢٠١٤، والتي تشمل إحدى مبادئها "احترام القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه، وفقًا لجملة من الأحكام منها اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، واحترام حقوق الإنسان وضمان احترامها، وفقًا لجملة من المواثيق والاتفاقيات منها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان". كما تخالف المادة ٦ من الاتفاقية، والتي توجب على الدول الأطراف إجراء "عملية تقييم" قبل تصدير الأسلحة، وحظر التصدير في حالة تبين

30 The Arms Trade Treaty. 2019. Page visited in August 2021. https://www.thearmstradetreaty.org/treaty-text.html

أن هناك خطرًا لاستخدامها في انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو ارتكاب جريمة بموجب الاتفاقيات ذات الصلة بالإرهاب.

كما أن جمهورية التشيك ما زالت تخالف القرارات الصادرة عن مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي التي تدعو الدول الأعضاء إلى وقف تصدير الأسلحة إلى مصر على خلفية سجلها السيء في حقوق الإنسان وقتلها للمعارضين السلميين. كان أول قرار قد صدر في ٢١ أغسطس ٢٠١٣ عقب الفض العنيف لاعتصامي رابعة والنهضة، والذي دعى لتعليق تراخيص التصدير لأي معدات يمكن استخدامها في القمع الداخلي ومراجعة المساعدات الأمنية مع مصر.[٣١]

بـــناء على ما ســـبق، تتقدم الجبهة المصرية بالتوصيات التالية:

- على الحكومة التشيكية، وبالتحديد وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، التوقف الفوري عن تصدير الأسلحة ومنح تراخيص تصدير الأسلحة إلى مصر والالتزام بواجبات التشيك الدولية في عدم تصدير الأسلحة إلى الدول التي تخالف بشكل جسيم القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- على الحكومة التشيكية الالتزام بمعاهدة تجارة الأسلحة فيما يخص إنشاء آلية لتقييم تصدير الأسلحة تأخذ في الاعتبار إمكانية استخدامها في انتهاكات لحقوق الإنسان.
- على وزارة الصناعة والتجارة التشيكية، ضرورة الالتزام بالشفافية فيما يتعلق بتجارة الأسلحة، والإفصاح عن تفاصيل الصفقات والاتفاقات المبرمة مع مصر، وتوضيح المعايير التي اتبعتها قبل إعطاء رخص التصدير، ومدى مراقبتها وتتبعها لاستعمال السلطات المصرية هذه الأسلحة في ارتكاب انتهاكات حقوقية.
- على البرلمان التشيكي مساءلة الحكومة عن صادرات الأسلحة إلى مصر وآلية تقييم تصدير الأسلحة إليها رغم توافر أدلة تشير لاستخدامها في عمليات قمع داخلي وانتهاكات لحقوق الإنسان.
- على مؤسسات الاتحاد الأوروبي التأكد من التزام الدول الأعضاء بقرارات مجلس الشؤون الخارجية فيما يتعلق بتعليق تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى مصر، واعتماد صيغ قانونية ملزمة للدول الأعضاء تحظر عليها تصدير الأسلحة لدول تمارس فيها السلطات أعمال قمع داخلي وانتهاكات ضد حقوق الإنسان.

31 Council of the European Union. 2013. "Council Conclusions on Egypt". Page visited on August, 2021. https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/138599.pdf?fbclid=IwAR3iT1Lp_Ja5t4I6mneOycn7DCkXfXzEED0lJbT6AtxnJdxnFtlAXWELXU0